الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي

عدنان خلف حميد البدراني
مدرس مساعد/كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

ان السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الاوسط بما تشمله من الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لم يشهد اهتماماً يذكر بشؤون الشرق الاوسط على الاقل طوال حقبتي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، نظراً للضمان الامريكي بتوافر احتياجات اليابان النفطية من دول المنطقة ، غير انه وبعد صدمة الطاقة التي تمثلت في الحظر العربي للنفط عقب حرب تشرين ١٩٧٣، والتي احدثت ضرراً بالغاً بالاقتصاد الياباني، بدأ صناع القرارالسياسي الياباني الاهتمام وبشكل مباشر بمنطقة الشرق الاوسط لاسيما دول الخليج النفطية التي تمد اليابان بما يزيد عن ٨٠% من وارداتها النفطية من الخارج، ومن هنا كان سعي اليابان لتعزيز ودعم علاقاتها بدول الخليج العربية.

مقدمة

لم تعد اليابان في عالم اليوم مجرد قوة كبرى ، ففي كل المقاييس الاحصائية والتكنولوجية والاقتصادية ، تؤكد انها اصبحت تقترب حثيثاً من مكانة القوى العظمى كما ان الموقع الاستراتيجي لليابان في الساحة الدولية ، قد تزايدت اهميته بشكل ملحوظ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية أواخر ١٩٩١ وانفراد المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وتحكمها بمصائر العالم، اذ تعد اليابان احد اقطاب النظام الراسمالي العالمي الذي صار احادي القطب . وبعد ان اصبح العالم وفي ظل القوى الصاعدة الى جانب الولايات المتحدة الامريكية فان اليابان مرشحة لدور يتناسب مع قوتها

الاقتصادية في نظام عالمي جديد قد يتسم بتعدد الاقطاب مستقبلاً، وفي هذه الحالة فان الولايات المتحدة الامريكية لن تكون هي المهيمن الوحيد على منطقة الشرق الأوسط وبضمنها الخليج العربي، وانما هناك قوى دولية اخرى قد تشاركها هذا التنافس على المنطقة في المستقبل، ومن ثم فان القاء الضوء على المنظر الاستراتيجي للعلاقات اليابانية العربية عموماً والخليجية خصوصاً يكشف لنا مدى الاهتمام الياباني بالمنطقة العربية نظراً للاحتياطات الهائلة المستقبلية التي تمتلكها بعض دول الخليج العربي من نفط وغاز طبيعي ولاعتماد اليابان مستقبلا على استيرادها واحتياجها لهذه المواد في بنيتها الصناعية ، ولكون هذه الدول تقع في منطقة استراتيجية مهمة ومعرضة بشكل كبير لمحاولات الاستقطاب الدولي.

لهذا السبب عملت اليابان على توثيق علاقاتها مع الدول العربية أثناء الحرب الباردة بالذات مع دول (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) كونها قطباً معتدلاً في السياسة العربية صاحب الدور الاساسي في احتواء النزاعات التي يمكن ان تنشب بين دول حيوية بالنسبة الى اليابان.

فتقوية دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كفيلة بحل عدد كبير من الخلافات والمساهمة في زرع الاستقرار العربي من جهة ، ومن جهةٍ أخرى قد تتجه دول المجلس نحو تنويع علاقاتها الدولية وتوثيقها بخاصة مع القوى الكبرى التي يرى امكانية الاستفادة منها سياسياً (زيادة وزن دول المجلس وسمعتها على المستوى العالمي نتيجة هذه العلاقات) ، وابرامها عقوداً مع اليابان لتصدير النفط والغاز الطبيعي مقابل حصولها على تقنيات يابانية متطورة، ويساهم في تطوير العلاقات اليابانية – الخليجية غياب عوامل سلبية قد تشكل فيما لو وجدت قيوداً على تلك العلاقات.

فالعامل الايديولوجي الذي يخلق تنافراً حينا وتخوفاً احياناً وحذراً دائماً في علاقات دول المجلس مع الصين الشعبية او الاتحاد السوفييتي السابق غير قائم في هذه الحالة لابل ان الاسس الايديولوجية بالمعنى العام للمفهوم سواء في تنظيم الاقتصاد الوطني ام في الخطوط العريضة للسياسة الخارجية عند كلا الطرفين تدعو الى تشجيع الالتقاء والتعاون.فمن الطبيعي ان يكون التعاون الياباني – الخليجي مستقبلاً ركنا اساسياً في العلاقات اليابانية – العربية

أهمية الدراسة: يذهب موضوع الدراسة إلى الاهتمام بدراسة العلاقات العربية اليابانية والسياسية الخارجية اليابانية ازاء العالم العربي عامة ودول مجلس الخليج بشكل خاص، ولعل من اهم العوامل التي دفعت الباحث نحو هذا الموضوع الاهمية التي تحتلها اليابان في عالم اليوم اذ لم تعد اليابان مجرد دولة مصنعة في الدرجة الاولى ومصدرة للتكنلوجيا بل تؤكد كل المقاييس الاحصائية اقترابها من مكانة القوى العظمى

مشكلة البحث: الاشكالية المطروحة خلال المناقشة والتحليل على ضوء ذلك: ماهو المحدد الاساسي الذي يلعب الدور الحاسم في تشكيل السياسة الخارجية اليابانية ازاء منطقة الخليج العربي؟

وما هي الادوات التي استخدمها صناع السياسة اليابانية الخارجية في هذه الخصوص؟

وما هي الاليات الدافعة لتوجيهات هذه السياسة وهل هي مجرد اهداف اقتصادية بحتة تجاوزت ذلك في مرحلة من المراحل لتصبح نوعاً من العلاقات المتعددة الابعاد ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ؟

فرضيات البحث:

١- ان القرن الواحد والعشرين حمل معه العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية والتي لا بد ان تؤثر على العلاقات اليابانية الخليجية ولا يستطيع احد ان يفصل اهمية اليابان كقطب دولي له ثقل اقتصادي فعال في العالم.

٢- بيان دور اليابان المتنامي في العالم ومن ضمنها المنطقة العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ودخول اليابان الى الساحة العربية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

٣- هل تمتلك اليابان الادوات المنهجية لاعادة صياغة منظومة علاقاتها الدولية وتوجهات سياستها الخارجية تجاه مختلف القوى الاقليمية والدولية ومن بينها المنطقة العربية والخليجية.

منهجية البحث: لقد اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على المنهج التاريخي بوصفه منهجا ملائما لموضوع البحث واستعان الباحث بمنهج التحليل النظمي حيث رصدت الدراسة طبيعة العلاقات القائمة بين اليابان ودول الخليج العربية.

هيكلية البحث: ستوزع هيكلية البحث بعد المقدمة على مبحثين اذ تم تخصيص المبحث الاول عن الاقتصاد في منظور السياسة الخارجية اليابانية اتجاه منطقة الخليج العربي

اما المبحث الثاني فتناول الثقافة في منظور السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي.

المبحث الاول: الاقتصاد في منظور السياسة اليابانية تجاه الخليج العربي

المطلب الاول: التبادل التجاري الياباني – العربي

ان طبيعة الاهداف والمصالح اليابانية في المنطقة العربية طبيعة اقتصادية بالدرجة الاساسية الاولى وهذا يعود الى سيطرة المعايير الاقتصادية دون غيرها على الرؤيا اليابانية للعالم مما ينعكس على السلوك الياباني وبجعله سلوكاً اقتصادياً شديد الاحكام يهدف الى تحقيق اقصى منفعة وباقل التكاليف الممكنة وهذا ينطبق على الرؤيا والسلوك الياباني تجاه المنطقة العربية بشكل اكثر وضوحاً وذلك للاهمية الحيوية التي تحتلها هذه المنطقة بالنسبة لليابان وذلك للاسباب الاتية [١]:

١- الاهمية التي تحتلها المضايق والممرات المائية الموجودة في المنطقة العربية بالنسبة للتجارة اليابانية التي لا تنحصر مع دول المنطقة ذاتها حسب بل مع مناطق اخرى في العالم اذ تمر التجارة اليابانية من تلك الممرات المضائق.

٢- تعد المنطقة العربية المصدر الاول للنفط والغاز الطبيعي اللذين تحتاج اليها الصناعة اليابانية.

٣- تعد المنطقة العربية سوقاً واسعةً وذات اهمية ملحوظة للسلع والخدمات اليابانية، ولذلك فقد اتبعت اليابان سياسة اقتصادية تجاه الدول العربية النفطية وغير النفطية من شانها توثيق العلاقات مع هذه الدول من اجل ضمان تطوير مصالحها التجارية في المنطقة العربية.

ومن الضروي هنا الاشارة الى ملاحظة مهمة جداً وهي ان اليابان لم تكن لتحقق هذا النمو السريع في اقتصادها لولا السعر المنخفض للنفط المتوفر بشكل كبير جداً في المنطقة العربية، فقد بلغت درجة اعتماد اليابان على نفط الشرق الاوسط ولاسيماً الدول العربية بنسبة ٧٥,٨ في عام ١٩٩٣م وتقدر نسبة الاقطار العربية منها حوالي ٦٧,٣[٢].

أ- الصادرات اليابانية للدول العربية

لقد بلغت الوردات العربية من اليابان عام ١٩٩٧م ١٠,٩١٧ مليون دولار في حين وصلت في عام ١٩٩٨م الى ١٢,٥١٦ مليون دولار اذ كانت السعودية والامارات العربية والكويت ومصر وعمان على التوالي من اهم الدول العربية المستوردة من اليابان، فقد بلغ مجموع وارداتها ٥,٦٠٥ مليون دولار من جملة الواردات العربية من اليابان، والذي بلغ ١٠,٩١٧ مليون دولار عام ١٩٩٧م، ولابد من الاشارة الى ان مجموع واردات دول الخليج العربي قياسياً الى مجمل وارداتها من العالم تشكل اعلى القيم مقارنة مع الدول العربية الاخرى، اذ بلغت الصادرات اليابانية الى المملكة العربية السعودية ٣,٩٩٢ مليون دولار و ٢,٨٦٣ مليون دولار الى الامارات العربية و ١,١٩٢ مليون دولار الى الكويت في حين بلغت ٠,٧٨٩ و ٠,٥٣٧ مليون دولار الى كل من عمان وقطر على التوالي عام ١٩٩٨م [٣] .

ب- الواردات اليابانية من الدول العربية

لقد بلغت الواردات اليابانية من الدول العربية عام ١٩٩٨م ٢٥,٥١٦ مليون دولار، حيث بلغت في عام ١٩٩٧م ٣٥,٣٤٤ مليون دولار وقد كانت كل من الامارات العربية والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان على التوالي من اهم الاقطار العربية المصدرة الى اليابان، اذ بلغ مجموع صادرات هذه الدول الى اليابان ٢١,٧٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٨م من مجمل الصادرات العربية الى اليابان، وبهذا سجلت دول الخليج العربي اعلى الصادرات العربية الى اليابان اذ تمت مقارنتها مع مثيلاتها من الاقطار العربية الاخرى حيث بلغت واردات اليابان من الامارات العربية ٨,٣٤١ مليون دولار و ٧,١٧٦ الى السعودية و ٢,٧٨٥ مليون دولار الى قطر في حين بلغت ٢,٣٤٨ و ١,١١٠ مليون دولار عام ١٩٩٨م [٤] .

المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية اليابانية في العالم العربي

تعد السياسة الاستثمارية الخارجية اليابانية احدى ادوات السياسة الاقتصادية لليابان ولكونها مرتبطة بشدة وتمثل جزءاً من سياستها التجارية، فقد استهدفت تلك السياسة الاستثمارية عموماً السيطرة على امدادات وتوزيع الموارد الطبيعية الستراتيجية وبالنظر الى سيطرة شركات النفط الكبرى على تجارة النفط، فقد وعت اليابان ومن خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI) في اوائل الخمسينات من القرن العشرين الى الاعتماد على الشركات النفطية الكبرى الانجلوسكسونية في توزيع وامداد النفط الخام المتكرر.

(الجدول–١): صادرات وواردات اليابان الى الدول العربية لعام ١٩٩٨ بـ (مليون دولار)

الدولة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
البحرين	٤٤٠	٢٤٨
مصر	١٠٨٢	٨٢
العراق	١٠	٨٩
الاردن	١٩٢	٦٤
الكويت	١,١٩٢	٢,٣٤٨
لبنان	١٩٥	٤
ليبيا	١٠٧	٣
عمان	٧٨٩	١,١١٠
قطر	٥٣٧	٢,٧٨
السعودية	٣,٩٩٢	٧,١٧٦

سوريا	٢٤٧	٣٤
الامارات	٢,٨٦٣	٨,٣٤١
اليمن	٧٨	١١٨
المجموع	١٢,٥١٦	٢٥,٥١٦

Source: Direction of trade statistics Quarterly, international monetary fund, march ٢٠٠٠, p. ١٣٥.

ومن هنا جاء انشاء شركة النفط العربية (Arabian oil company – aoc) عام ١٩٥٧م ولعتبرات تكتيكية ، والتي لم تكن تسمى " شركة النفط العربية اليابانية" [٥].

ولقد كان انشاء اليابان لهذة الشركة ، بمثابة اول استثمار رئيس لها فيما وراء البحر في مجال استغلال الموارد الطبيعية، مثلما كان يعد اول سياسة استثمارية رئيسية خارجية لليابان في منطقة الخليج، وقد اتفقت اليابان مع حكومتي العربية السعودية والكويت للبحث عن نفط المنطقة المحايدة في المياه البعيدة عن الشاطئ، واتاح ذلك الاتفاق شروطاً سخية يتم بموجبها منح العربية السعودية والكويت ٥٧% من الارباح بدلاً من ٥٠% قبل الاتفاق.

وكان لشركة النفط العربية (AOC) راس مال امريكي متواضع قدره عشرة ملايين دولار امريكي، غير انه بحلول عام ١٩٦٥م كانت هذه الشركة تمد اليابان بنسبة ١٥% من احتياجاتها النفطية[٦] . ورغم هذه الاستثمارات في المنطقة العربية ولاسيماً الخليجية الا ان هناك تعقيدات تواجه المستثمر اليابان في هذه المنطقة اهمها الاجراءات والقيود المفروضة على حياة الاجنبي، ومن ثم المناخ الاستثماري ولاسيماً في الدول الخليجية ناهيك عن الصراعات التي تشهدها

الساحة العربية خلال هذه المدة، وبشكل عام فان هناك حركة انتقال في راس المال العربي من الغرب الى اليابان مما فتح فرصاً جديدة للاستثمار، فقد بلغت استثمارات العرب في بورصة طوكيو في بداية القرن الواحد والعشرون اكثر من ٥٠ مليار

دولار والتي شكلت ٣٠% من الاستثمارات الاجنبية في اليابان(٧)، ويعد البنك العربي السعودي (ساما) من اهم عملاء سندات الحكومة اليابانية، ومن اهم الاستثمارات اليابانية في السعودية شركة الميثانوي السعودي (الرازي) والشركة الشرقية للبتروكيمياويات والمصنع السعودي للاجهزة الكهربائية والشركة السعودية – اليابانية للصيدلة(٨) .

اما في مصر فقد بلغت الاستثمارات اليابانية فيها حوالي ١٨٠ مليون دولار حتى اواخر القرن العشرين، وتمثل الاستثمارات البترولية اعظم جزء منها حيث بلغت قيمتها وحدها ١٢٠ مليون دولار أي ما يمثل حوالي ٦٦% من اجمالي الاستثمارات اليابانية في مصر، اما اذا اضيفت اليها قيمة الاستثمار الياباني في شركة الاسكندرية الوطنية للحديد والصلب فان النسبة تصل الى ٨٦% من اجمالي الاستثمارات اليابانية في مصر(٩) .

وهكذا فان الاستثمارات اليابانية في مصر تمثل بالاساس الاستثمارات البترولية حيث انشات اليابان ثلاث شركات في مجال الاستثمارات، وهذه الشركات هي ايبدكو، وايبدكو السلوم، وايبدكو السويس(١٠).

المطلب الثالث: المساعدات الاقتصادية اليابانية للدول العربية

المساعدات هي احدى ادوات السياسة اليابانية الاقتصادية الدولية والتي كانت على الدوام مرتبطة بسياستها التجارية والاستثمارية الخارجية، وعلى سبيل المثال بعد ان كان لليابان حق الامتياز في (نورسكان) ايران في عام ١٩٧١م

فان الحكومة اليابانية قد منحت هذه الدولة قرضاً قيمته مائة مليون دولار[١١] .
وعموماً فان المعونات اليابانية تتمتع بخصوصية في نطاق ادوات السياسة الخارجية اليابانية ليس فقط بوصفها اداة اقتصادية لتحقيق اهداف
اقتصادية ولكن لتحقيق اهداف سياسية واستراتيجية لهذه السياسة، واذا كانت هناك جملة من الاعتبارات التي تدفع اليابان لتقديم المساعدات الاقتصادية للعالم العربي، مثل تامين امداداتها النفطية والحفاظ على استقرار المنطقة، الا ان اهم دافع لتلك المعونات هو التوجه لحل الصراعات والنزاعات سلمياً لاسيما الصراع العربي – (الاسرائيلي) ، وذلك بدلاً من اللجوء الى القوة وهي قناعة يابانية لا تتعلق بالموقف من قضية الصراع العربي – (الاسرائيلي) حسب، بل تمتد الى مجمل الصراعات في العالم ومرد ذلك ان اليابان ذلك القزم العسكري لم تدخل حلبة الصراعات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وقد ظلت المعونات اليابانية للدول العربية محددة حتى عقد التسعينات من القرن العشرين، وان كانت قد ازدادت تلك المعونات الى حوالي ٢٤,٥ % من جملة المساعدات اليابانية وذلك في اعقاب حرب تشرين وازمة النفط الاولى عام ١٩٧٣م، لكن التطور الرئيس في المعونة اليابانية للشرق الاوسط جاء بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، اذ بلغت قيمة المعونات المقدمة للشرق الاوسط مايقارب من ٢ بليون دولار بنسبة ٢٠,٤ % من اجمالي المعونات اليابانية .

وتلجا اليابان الى سياسة تقديم المعونات بالنظر الى ان دستورها يحرم عليها المساهمة بقوات عسكرية خارجية، فهي تجد في تقديم المساعدات المالية المجال الرئيس الذي تركز فيه التحدي الياباني بضرورة ممارسة دور عالمي، فاليابان قدمت مساعدات للفلسطينيين والدول المعنية لدعم العملية السلمية في الشرق الاوسط، وهناك ثلاثة انواع من المساعدات اليابانية للتنمية وهي التعاون

بـالقروض والتعـاون بـالمنح والتعـاون التقنـي والجـدير بالـذكر ان البلـدان المنتجـة للـنفط والمقصـود دول الخلـيج العربـي السـت تحديـداً تعتبـر خـارج نطـاق مجـال التعـاون الاقتصـادي الياباني لـدخوللاتها المرتفعـة من النفط غير انها مازالت في في حاجـة الـى نقل التكنولوجيا اليها ومازالت اليابان تقدم المساعدات التقنية في اطار التعاون التقني لهذه الدول(١٢).

وبشكل مبدئي تحدد اليابان نوع المعونة حسب مستوى الدخل القومي للدولة المستلمة فالسنة المالية على سبيل المثال لعام ١٩٩٦م قد حددت الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٩٥م، وان المنح اعطيت للبلدان التي لايزيد ناتجها القومي الاجمالي عن ١,٣٩٥ مليار دولار في حين اعطيت القروض الى البلدان التي لايزيد ناتجها القومي الاجمالي عن ٢,٨٩٥ مليار دولار، وقد استثنت من المعونات اليابانية الى الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي الامارات، الكويت، قطر، السعودية، البحرين، عمان، لانها تمتلك نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي، وفي ذلك فان اليابان تقدم المعونة الفنية الى هذه البلدان لاسيماً الامارات، وقطر والكويت منذ عام ١٩٩٦م(١٣) .

ويوضح الجدول رقم (٢) الدول المتلقية للمساعدات اليابانية في العالم العربي ونوعية تلك المساعدات.

الجدول-٢: الدول المتلقية للمعونات اليابانية في العالم العربي (١٩٩٤- ١٩٩٨)

المساعدات	مصر	الاردن	المغرب	العراق	الجزائر	البحرين	الكويت	لبنان	ليبيا
المنح	٩٣٨,٦٨	١٢٣,٦٨	١٥٢,٩٥	٨٠٠ الف دولار	٢,١٦	٤٤٠ الف دولار	٢,٣٠	٣,٨٥	–
تعاون	٣٣٣,٣٥	١٢٤,١١	١٥٣,٠٦	٢٩,٥٩	٤٠,٦٣	١٣,٨٣	٨,٣٥	٤,٣١	٢,٣

تقني									
قروض	٤,١٦٦٤,٥	١,٣٤٩	٤٢٧,٠٨	١٧٥,٨٤	٥٠٩٧	–	–	–	–
الاجمالي	٤٢,٩٣٦,٤	١,٦٠٧,٤	٧٢٣,٠٩	٢٠٦,٢١	٩٣,٧٦	١٣,٨٣	١٠,٦٥	٨,١٦	٢,٣٠

- Faets and figures of Japan, (Tokyo: foreign center ١٩٩٩).

المطلب الرابع: دبلوماسية اليابان الاقتصادية

ان هدف الدبلوماسية اليابانية الاقتصادية ودافعها الرئيس هو سعي اليابان للوصول الى الاسواق والموارد النفطية العربية يساعدها في ذلك قدرتها التنافسية الصناعية وعلاقات التحالف التي تربطها بالعالم الصناعي الراسمالي، ولذلك فقد اتخذت اليابان طريقاً مباشراً في علاقتها الاقتصادية مع دول المنطقة العربية لاسيما دول الخليج العربي، واذا كانت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين قد اعتمدت على حلفائها في المنطقة العربية للاستثمار والتجارة والمشاريع المشتركة بسبب الاوضاع القلقة التي كانت تمر بها دول الخليج العربي[١٤]. فقد تعاملت اليابان مع المنطقة من خلال تقسيمها اقتصادياً الى مجموعتين:-

الاولى تمثل الدول العربية النفطية وهذه الدول تتبع معها سياسات اقتصادية تعتمد اقتصاد السوق وسياسات متحررة اكثر من غيرها وتحاول اقامة علاقات تجارية واسعة النطاق لتضمن تدفق النفط اليها .

الثانية الدول العربية غير النفطية وتعتمد عليها بوصفها سوقاً لتصدير السلع والبضائع اليها والواقع ان نظرة عامة على دبلوماسية اليابان الاقتصادية وعلى هذه الاداة من ادوات السياسة الخارجية الاقتصادية اليابانية تكشف عن ان منطقة الشرق الاوسط لم تكن تحتل الاولوية في سلم اهتمامات الدبلوماسية الاقتصادية

اليابانية من الفترة ١٩٦٥م–١٩٦٨م وذلك قبل الاهتمام الجدي من اليابان بمنطقة الشرق الاوسط في اعقاب حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣م وماتلاها من حظر النفط(١٥).

المبحث الثاني: الثقافة في منظور السياسة اليابانية الخارجية تجاه الخليج العربي

المطلب الاول: دور حوار الحضارات مع العرب والمسلمين

لما كان المجال الثقافي هو احد المجالات المهمة لدعم اواصر العلاقات بين اليابان ودول الخليج العربية لاسيما وان صور كلا الجانبين عن الاخر هي صور مشوهة غير موضوعية ونظراً لان تعميق الروابط الثقافية بين الجانبين تشكل احد الدعائم الاساسية التي ترتكز عليها عملية تفعيل العلاقات المشتركة، بحيث تصبح نوعاً من العلاقات الستراتيجية التي لاتعتمد على النفط وعلى المصالح وحسب وانما تتجاوز ذلك الى التفاعل والاهتمام المشترك تجاه كل القضايا والهموم والامال والطموحات التي تشغل بال المواطن الخليجي العربي والمواطن الياباني على السواء (١٦) .

وفي ضوء ذلك زاد الاهتمام المتبادل بين اليابان والبلدان العربية، نظمت عدة مؤتمرات علمية للقيام بحوار ثقافي عربي– ياباني وصولاً الى تجاوز الصورة السلبية السائدة لدى كل من الطرفين عن الطرف الاخر وكانت ابرز الحوارات التي جرت في طوكيو عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩م ن ثم في عمان وطوكيو عامي ١٩٩٠و ١٩٩٢م ن وقد ساهمت تلك الحوارات في تقديم صورة لليابان اقرب ماتكون الى الدقة والموضوعية(١٧) .

كما عقدت في مملكة البحرين في مدينة المنامة ندوة "حوار الحضارات بين الدول العربية والاسلامية ودول المشرق الاسيوي وبخاصة اليابان" ، في

مارس ٢٠٠٢م ، وهدف الندوة هو تكثيف الحوار بين رموز الحركة الفكرية في اليابان ودول المشرق الاخرى، ونظيراتها العربية والاسلامية واثرت المناقشات التي كانت دائرة انذاك على الساحة الامريكية والاوربية، حول حوار الحضارات، ومثلما اكد الدكتور محمد عبد الغفار وزير الدولة للشؤون الخارجية البحريني "ان الحوار بين الثقافات يهدف الى التحرير من رد الفعل الذي افرزته، مقولة صموئيل هانتكتون حول صدام الحضارات، في العالم الاسلامي وبقية دول العالم" ، وخلال الندوة اشار ياسواكي انو السفير الياباني في البحرين من جانبه الى ان بلاده اطلقت عام ٢٠٠١م مبادرة للحوار مع الدول الاسلامية ، تحت اسم "العلاقات المتحدة مع دول الخليج" بهدف تنمية التعاون بين طوكيو والدول الخليجية في مجالين:

– تعزيز الحوار بين الحضارات وبخاصة مع العالم الاسلامي.

– تعزيز سياسة الحوارات واسعة المدى، وفي هذا الشان قامت الحكومة اليابانية بسلسلة من الاجراءات الجديدة لفهم الاسلام [١٨] .

على الرغم من ذلك الاهتمام الملحوظ مؤخراً بأطر التعاون الثقافي المتبادل بين الجانبين، فان العلاقات الثقافية بين العرب واليابانيين لاتزال متبعثرة نظراً الى غياب اليات عمل علمية وجدية تحكم العلاقة بين العرب واليابان، كما ان العرب واليابانيين وان كانوا يكثرون من الخطب الحماسية في الندوات والمؤتمرات المشتركة حول ضرورة تعميق الروابط الثقافية بينهما، لكن المردود العملي لتلك الخطط مازال ضعيفاً للغاية، فعدد المثقفين العرب المهتمين باليابان في جميع البلدان العربية، مازال محدوداً جداً حتى العقد الاخير من القرن العشرين الذي شهد تطوراً ملحوظاً يبشر بنتائج أيجابية في العقود القادمة، كما ان اهتمام الباحثين العرب بتجربة التحديث اليابانية كحقل مستقل من حقول الدراسات

العلمية المعمقة مازال شبه معدوم بعد اكثر من قرن ونصف القرن على نجاح تجربة التحديث الاولى في عهد (ميجي) * وتجربة التحديث المعاصرة التي لعب الدور الاساسي في ولادة التحرر الاسيوي(١٩).

وتظل مصر في الجانب الثقافي هي الاكثر تفاعلاً مع التجربة اليابانية بحكم البدايات المشتركة لعصور النهضة في البلدين وهتمام الباحثين على الجانبين بمعرفة تجربة الاخر، ولقد لعب معهد لغات وحضارات اسيا وافريقيا بجامعة طوكيو دوراً متوازياً مع مراكز الدراسات البحثية المصرية في تنظيم ورش عمل للدراسة المقارنة لتجربة النهضة في مصر واليابان في القرن التاسع عشر،وذلك للبحث عن اوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين(٢٠) .

١- **تعزيز الحوار بين الحضارات وبخاصة مع العالم الاسلامي:** ترى اليابان ان تعميق علاقاتها مع دول الخليج العربي يتاتي عن طريق الحوار مع ل عدد المسلمين اكثر من خمس سكان العالم وان مايشجع على ذلك وجود علاقات قديمة بين اليابان وبلاد الاسلام تعود الى القرن السابع الهجري حيث جرت مبدلات مع العالم الاسلامي ولا سيما مع دول الخليج العربي كما ان المعرفة حول الاسلام في اليابان قد ازدادت من خلال تطوير النقل وتنشيط السفر، وترى اليابان ان معرفة الاسلام يجب ان تتم عن طريق الدول الاسلامية وليس كما جرى في السابق عن طريق الغرب، ولا سيما اوربا والولايات المتحدة الامريكية ومن ثم كانت الصورة عن فهم العالم الاسلامي غير دقيقة اذ ان الفهم الحقيقي للعامة في اليابان لم يبتعد عن الصور الخيالية(٢١).

كما ان الشعب الياباني قد عرف دول الخليج العربي بوصفها دولاً مصدرة للنفط، ولكنها صور غير كافية لادراك اكبر واعمق للعلاقات بين اليابان ودول

المنطقة، ولهذا ترى اليابان بانه من الضروري اقامة اليات للحوار بين اليابان والدول الاسلامية على اساس حوار الحضارات ويتم ذلك عن طريق اقامة شبكة اتصالات

بين النخبة المثقفة في اليابان والعالم الاسلامي والعناية بالتبادل الثقافي عن طريق الجامعات وتبادل الشباب ومعرفة صورة كل طرف من قبل الاخر وكذلك يمكن نقل رسالة الاسلام من خلال تكنولوجيا المعلومات وترى اليابان انه طالما تعد العولمة احدى نتائج التطورات العالمية المعاصرة الثقافية يجب الا تفقد اشعاعها(٢٢).

٢- تعزيز سياسة الحوارات واسعة المدى:

ان الاستقرار في منطقة الخليج العربي يحتل موقعاً مهماً فقط بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الياباني وانما بالنسبة لاقتصاد العالم ككل ايضاً وليس من الصحيح اعتبار اهمية بلدان الخليج بالنسبة لليابان تاتى من كونها موردة للنفط الخام وضمان مردوه فقط وانما بمقدورها ان تلعب دوراً اكبر في قضايا اسيا ايضاً، وذلك عن طريق التشاور المشترك وتبادل الاراء، اذ انه بدون شك قضايا واسعة المدى تمس امن الخليج العربي ايضاً، وكذلك تتناول عملية السلام ومشاكل السياسة الاقتصادية وتعمل اليابان ايضاً على تنشيط التعاون مع مجلس التعاون الخليجي وتتبنى سياسة الحوار واللجان المشتركة مع دول الخليج وتفعيل تبادل وجهات النظر على المستوى الحكومي والنشاط الخاص ايضاً(٢٣).

وقد اظهرت وثائق وزارة الخارجية اليابانية اهتمامها المتزايد بالعالمين العربي والاسلامي، ورفضها بشدة لمقولة صراع الحضارات والتوصيف الديني للارهاب، اذ قدمت مقترحات عملية لعقد لقاءات ثقافية ودبلوماسية كثيرة بهدف تعزيز التعاون الثقافي بين العرب واليابان، ففي ٦ شباط ٢٠٠٢ اصدرت الخارجية

اليابانية بياناً بعنوان "ملتقى ثقافي حول الحوار بين الحضارات العالم الاسلامي واليابان"(٢٤). في بيان اخر بتاريخ ٢٩ اب- ٥ ايلول ٢٠٠٣م اشارت الخارجية اليابانية الى ملتقى الحوار الياباني- العربي بمشاركة دبلوماسيين ومفكرين من اليابان ومصر والسعودية، وقد ركز القسم الاول على موضوع "الاسرة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب على العراق" والقسم الثاني على "نظرة شمولية حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الاوسط" وفي ٢٢ ايار ٢٠٠٤ اصدرت الخارجية اليابانية تقريراً مطولاً وبالغ الاهمية الى الشرق الاوسط والنقطة الاهم في التقرير هي تنظيم المزيد من ملتقيات الحوار مع العرب واكد اليابانيون تشجيع كل اشكال الحوار مع الدول العربية والاسلامية بهدف الوصول الى فهم افضل بين الجانبين، واشار الى مساهمات اليابان الثقافية في السنوات الثلاثة بعد احداث ١١/ ايلول ٢٠٠١م التي تجلت بعقد مؤتمرات عدة للحوار الثقافي مع المفكرين من العرب والمسلمين وابرز تلك المؤتمرات والندوات "ملتقى الحوار الياباني العربي والبعثة اليابانية للتبادل الثقافي والحوار بين العرب ودول الشرق الاوسط وملتقى حوار الحضارات مع الدول الاسلامية والحوار الياباني- السوداني حول حقوق الانسان". وتخطط اليابان لمزيد من ملتقيات الحوار الجماعية والثنائية مع دول الشرق الاوسط والدول العربية والاسلامية وختم التقرير بالقول ان اليابان حريصة جداً على تقديم العون والمساعدة لدول منطقة الشرق الاوسط وشعوبها، وبقدر مايعم الامن والاستقرار والسلام في ربوعها وتعزيز الروابط الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بينها وبين اليابان، وستستمر اليابان في هذا العمل بثبات لتحقيق تلك الاهداف ذات النفع المتبادل وبما فيه الخير للانسانية جمعاء(٢٥).

المطلب الثاني: الدور الثقافي للمراكز ومعاهد البحوث العلمية

١- مؤسسة اليابان Japan's Foundation

انشئت هذه المؤسسة تحت رعاية وزارة الخارجية اليابانية، بهدف دعم وتعزيز التفاهم المتبادل وعلاقات الصداقة على الساحة الدولية، وتتعدد انشطتها لتشمل تبادل المعلومات والخبرات والافلام والبرامج ودعم الدراسات اليابانية وتعليم اللغة اليابانية في الخارج والندوات وتبادل العروض الفنية وتبادل البرامج بين اليابان واسيا واوربا بشكل خاص، وبطبيعة الحال فان لهذة المؤسسة انشطةمتعددة على المستوى الاقليمي والدولي.

ونلاحظ ان منطقة الشرق الاوسط بما فيها المنطقة العربية ومنطقة الخليج تحضى باهمية ملحوظة لدى المؤسسة[٢٦]، كون ان منطقة الخليج تعد المركز الرئيس لامداد العالم بالنفط لاسيما اليابان، وكون المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط بوجه عام هي مهد الحضارات٠ رغم ذلك فعلى صعيد الواقع العملي لايعكس ذلك الاهتمام من جانب المؤسسة نفسها في الميزانية المخصصة للانفاق على البرامج الموجهة للمنطقة العربية والشرق الاوسط، فلم تتجاوز نسبة الانفاق على الشرق الاوسط ٣% من اجمالي ما انفقته المؤسسة عام ١٩٩٥ بل ان تلك النسبة الضئيلة لم تبقى على حالها حيث تقلصت لتصل الى ٢% من اجمالي ميزانية مؤسسة اليابان عام ١٩٩٧ ويبدوا ان مؤسسة اليابان تعكس الخط العام للسياسة الخارجية اليابانية فعلى الرغم من كون اليابان احدى عمالقة الاقتصاد في عالم اليوم، الا انها لا تعكس ذلك الثقل على صعيد سياستها الخارجية، فصلاً عن ان الدول العربية التي تستفيد من برامج مؤسسة اليابان لاتزيد عن ٩ دول على راسها مصر حيث تعد الدولة الوحيدة التي تحضى باكبر فائدة من برامج المؤسسة، واضافةا الى انشطتها المذكورة المتعددة تقوم المؤسسة كذلك بتنظيم

الاسابيع الثقافية وفي هذا الاطار الاسبوع الثقافي الياباني في كل من تونس والامارات عام ١٩٩٧م[٢٧].

٢- المراكز الثقافية اليابانية

علىالرغم مما تمثله المراكز الثقافية من اهمية في تطوير العلاقات الثقافية بين بلدان العالم، فان الشرق الاوسط على امتداد بما فيه الدول العربية والخليجية لايوجد به سوى مركزين ثقافيين في القاهرة وطهران ومن ثم فعلى الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي ان تعسى حثيثاً لحث اليابان على اقامة مراكز ثقافية يابانية على اراضي تلك الدول، نظراً للاهمية البالغة لمثل تلك المراكز في بث النشرات الاعلامية وعرض الافلام اليابانية وتوفير الكتب والمراجع اليابانية ومن ثم الفهم الصحيح للثقافة اليابانية لدى المواطن العربي والخليجي، بما يصب اساساً في دعم روافد العلاقات بين الجانبين العربي واليابانى وعلى ان تقوم الدول العربية والخليجية بوجه خاص باقامة مراكز ثقافية عربية وخليجية في طوكيو لنفس الغرض[٢٨] .

وفي ٤ اذار ٢٠٠٢ أصدرت اليابان بياناً مطولاً للتعريف بأعمال "الملتقى الثاني للحوار الياباني – العربي" الذي عقد في مكتبة الاسكندرية خلال يومي ١٤/٣ اذار ٢٠٠٤ استكمالاً للملتقى الاول الذي عقد بطوكيو خلال يومي ٥/٤ ايلول ٢٠٠٣ وحضرهما مندوبون ودبلوماسيون وبعض المفكرين من اليابان ومصر والسعودية. وتم الاتفاق على تنفيذ مشروعات ملحة على المدى الزمني القصير خلال فترة تتراوح مابين ١٢ الى ٢٤ شهراً، وتخطيط لمشروعات تنفذ على المدى الزمني المتوسط او طويل الامد وتمحورت تلك المشروعات والمقترحات حول النقاط الاتية.

١-على المدى الزمني القصير: تكثيف التبادل الاكاديمي والثقافي والفني والسياحي والتركيز على التدريب التقني والصناعي والاداري.

٢-على المدى الزمني المتوسط: التركيز على التبادل الاكاديمي والدارسات والبرامج التربوية.

٣-على المدى الزمني الطويل: التركيز على تطوير التبادل التقني بين اليابان والدول العربية على مستوى تدريب الكوادر الجامعية وتناولت المقترحات ايضاً محاربة الارهاب الدولي، والبحث عن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بعد احتلال العراق، وتعزيز برامج التدريب والمساعدات التقنية.

وتعهد الجانب الياباني بتقديم العون اللازم في مجالات التعاون الاقتصادي وتدريب الشباب العربي على التقنية المتطورة والبحث عن افضل السبل لبناء جامعة التكنولوجية اليابانية- العربية التي يمكن ان تشكل خطوة مهمة لتعزيز التعاون التقني بين الجانبين[٢٩].

المطلب الثالث: دور التبادل الطلابي والمنح الثقافية بين اليابان والدول العربية

أ- التبادل الطلابي

لاشك ان التبادل الطلابي بين الدول هو رافد اساسي من روافد تمتين العلاقات الثقافية ومؤشر في الوقت نفسه على التطور الحاصل في التعاون المشترك في ميدان الثقافة.

وعلى الرغم من ان كثيراً من الباحثين العرب والخليجيين في سياق اعجابهم بتجربة التحديث اليابانية، يودون لو ان العالم العربي عموماً ومنطقة الخليج خاصة، ينهل من معين ايجابيات تلك التجربة لغرض الاستفادة من مميزات الدولة

التنموية والتخلص من غلال التخلف، الا ان ذلك الاحساس الاكاديمي لسوء الحظ لا يقابله اهتمام يذكر من جانب القائمين على شؤون العلاقات مع اليابان.

وعلى سبيل المثال اذا اخذنا حجم التبادل الطلابي بين الجانبين العربي والياباني، كاحد المؤشرات على مدى الاهتمام بتطور العلاقات الثقافية المشتركة. فسوف نلاحظ انه من بين ٥٠ الف طالب من مختلف دول العالم تستقبلهم اليابان سنوياً، لايمثل حجم طلاب الشرق الاوسط بما فيها الدول العربية والخليجية سوى ٥% وذلك حسب احصائيات عام ١٩٩٧ . ويبين الجدول رقم (٣) اعداد الطلاب العرب الوافدين الى اليابان بين عامي ١٩٩٢م-١٩٩٦م.

ومثلما هو واضح من تحليل الاحصائيات الواردة في الجدول (٣) فاننا نلاحظ ان هناك تطوراً في اعداد الطلاب العرب الوافدين لليابان بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦ ولكنه تطور يبيقى دون المستوى المنشود الى حد بعيد، ففي عام ١٩٩٦ لم يتجاوز عدد هؤلاء الطلبة العرب ٢٧١ طالباً من بين ٥٠ الف طالب يوفدون سنوياً من الخارج للدراسة في اليابان[٣٠]. كما نلاحظ من تحليل الجدول السابق انه في بدايه التسعينات لم تجد دولة واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن الدول التي اوفدت طلابها للدراسة في اليابان على الرغم من انه في عام ١٩٩٦ كانت هناك ثلاث دول خليجية (السعودية – الامارات- الكويت) بين الدول التي اوفدت طلاباً الى اليابان، الا ان مجموع طلاب هذه الدول الثلاث ممن استحقوا المنح الدراسية اليابانية لم يتجاوزوا ٢٩ طالباً. ومثلما هو واضح من تحليل الاحصائيات الواردة في الجدول (٣) فاننا نلاحظ ان هناك تطوراً في اعداد الطلاب العرب الوافدين لليابان بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦ ولكنه تطور يبيقى دون المستوى المنشود الى حد بعيد، ففي عام ١٩٩٦ لم يتجاوز عدد هؤلاء الطلبة العرب ٢٧١ طالباً من بين ٥٠ الف طالب يوفدون سنوياً من الخارج

للدراسة في اليابان[٣٠]. كما نلاحظ من تحليل الجدول السابق انه في بدايه التسعينات لم تجد دولة واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن الدول التي اوفدت طلابها للدراسة في اليابان على الرغم من انه في عام ١٩٩٦ كانت هناك ثلاث دول خليجية (السعودية – الامارات– الكويت) بين الدول التي اوفدت طلاباً الى اليابان، الا ان مجموع طلاب هذه الدول الثلاث ممن استحقوا المنح الدراسية اليابانية لم يتجاوزوا ٢٩ طالباً.

اما مع نهاية القرن العشرين ودخول الالفية الثالثة حصل تحسن طفيف جداً في عدد الطلاب الخليجيين الدارسين في اليابان وان هي لازالت دون المامول، والحال

الجدول–٣: عدد الطلاب العرب الوافدين لليابان بين عامي ١٩٩٢– ١٩٩٦

الدولة	عدد الطلاب	
	١٩٩٢	١٩٩٦
مصر	٨٥	١١٨
تونس	٣٢	٣٥
السودان	١٣	١٩
العراق	٨	٧
الجزائر	٨	٨
لبنان	٣	٥
سوريا	–	١٥
السعودية	–	٢٥
الاردن	–	١٥
الامارات	–	٣
ليبيا	–	٣
اليمن	–	٢
عمان	–	٢
الكويت	–	١

المصدر: تقرير لمنظمة اليونسكو (القاهرة: ١٩٩٧)

نفسه تقريباً اذا ما انتقلنا ال بيان حجم الطلاب اليابانيين الوافدي للدراسة في الجامعات العربية وبخاصة الخليجية فوفقاً لاحصائيات منظمة اليونسكو يتضح ان الجامعات العربية على اكثرها لم تستقبل سوى ٦ طلاب يابانيين موزعين على ثلاث جامعات هي مصر والاردن ولبنان بواقع طالبين في كل جامعة بينما لم تستقبل ايا من الدول العربية الاخرى بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي أي طلاب يابانيين(٣١).

ب- المنح الثقافية:

على الرغم من أن فرص منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية والخليجية في الحصول على منح ثقافية يابانية تتجه إلى الزيادة، إلا أن تلك الفرص تظل محدودة مقارنة بمعظم مناطق العالم الأخرى، وتشير إحصائيات عامي ١٩٩٧- ١٩٩٨ الى ان منطقة الشرق الاوسط، بما فيها الدول العربية وقد حصلت على نسبة تتراوح بين ١٠,٩% و١٣,٤% ومن اجمالي المنح الثقافية اليابانية. (٣٢) ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع المنح الثقافية اليابانية في مناطق العالم المختلفة، خلال عامي ١٩٩٧- ١٩٩٨.

على انه يمكن القول ان القصور في التفاعل الثقافي بين اليابان والدول الخليجية العربية، يعزى الى الجانب الياباني اكثر منه الى الجانب العربي الذي كان له على مدى التاريخ فقد، اهتمت الامة العربية بنشر لغتها وثقافتها وقيمها الحضارية في انحاء المعمورة، وكان ذلك حافزاً اساسياً في تحركها على الصعيد الخارجي وتعاطيها مع الاخرين في معظم العصور، وهذا الامر لابد لاينطبق على اليابان، فاليابانى كما يقول الدكتور محمد جابر الانصاري "يشعر بنوع من الاستقراطية المتعالية التي لاتخلو من نزعة التوحد والميل العزلة، وتمثل اشكالية

التعاطي والتواصل اللغوي بين الياباني وغير الياباني أنموذجاً علمياً واضحاً لمثل هذا الانكفاء وعدم القدرة على التواصل مع الاخرين" [٣٣] .

جدول رقم (٤) توزيع المنح الثقافية اليابانية على مناطق العالم خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨م

المنطقة	النسبة المئوية	
	١٩٩٧	١٩٩٨
شرق اسيا	%٢٥,١	%٢٩,١
اوربا الشرقية والبلطيق	%١٦,٤	%١٤,٧
امريكا اللاتينية	%٢٩,١	%٢٩,٧
الشرق الاوسط والدول العربي	%١٠,٩	%١٣,٤
افريقيا	–	%٩,١
المحيط الباسفيكي	–	%٤,٥

المصدر:

Japan O.D.A. , ١٩٩٧ and ١٩٩٨, ministry of foreingn affairs, (Tokyo: ١٩٩٩)

ولكن منذ احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اصبح المسلمون والعرب عنواناً في كثير من النشرات والتقارير الاعلامية في اليابان، وقد شاع بعد ذلك الاهتمام بدراسة وتكلم العاملين في بعض المؤسسات اللغة العربية ويمكن القول ان الاهتمام بتعلم اللغة العربية في اليابان وفي هذا الاطار فقد تقدم نحو ١٥٠٠ طالب بجامعة اوكيناوا الى ادارة الجامعة بطلب لدراسة اللغة العربية وزاء ضخامة هذا العدد، وعدم وجود سوى استاذ واحد (مصري) بالجامعة لتدريس اللغة العربية

فقد ابرمت الجامعة اتفاقية مع مصر في شهر شباط ٢٠٠٤ لتبادل ايفاد اساتذة لتحقيق رغبة الطلبة(٣٤).

ومن المعروف ان اوكيناوا تمثل قاعدة عسكرية امريكية ضخمة، وقد حدثت فيها ا حتجاجات وتظاهرات في عام ٢٠٠١ ضد الوجود الامريكي بسبب اغتصاب احد الجنود الامريكيين لفتاة يابانية.

وتمثل اللغة اليابانية من جانب اخر عائقاً للاجانب في تواصلهم مع اليابانيين الذين لايجيدون الا لغتهم وهي الاغلبية الساحقة ومنهم علماء ومثقفون كبار لم يستطيعوا الخروج من بوتقتهم اللغوية الخاصة بهم(٣٥). ومن الملاحظ الان ان اليابان بعد دخولها الساحة العراقية متوازياً مع اهتمامها الثقافي واللغوي في المنطقة العربية تريد ان ترسل رسالة مفادها انها تلعب دوراً سلميا وانسانياً بوعي جديد بعد تجاهل طويل، وهو ما تحرص عليه اليابان في خطابها السياسي الدعائي في المرحلة القليلة الماضية، كاعلانها الدعائي الذي بثته قناة الجزيرة القطرية الواسعة الانتشار عربياً واسلامياً تحت عنوان "من اجل مستقبل مشرق للعراق: الحكومة اليابانية".

وهنا نستدعي بعض المقولات الرائدة لاحد اهم المفكرين اليابانيين في القرن التاسع عشر وهو المفكر الكبير فوكوزاوا Fukuzawa ١٨٣٥- ١٩٠١ والذي تحدث في كتابه اطار نظرية الحضارة قائلاً "ان تقدم الحضارة يتضمن التطور الفعلي والحقيقي للشعب ككل، ترتبط الحضارة بالمعرفة والفضائل التي تتسم بالتباين ولكنها تتكامل معها في نهاية الامر"(٣٦).

Economical And Cultural Dimensions For Japanese Policy Toward The Arab Gulf States

Adnan Khalaf Hameed Al-Badrani
Assistant Lecturer/ College Of Politics/ The University Of Mosul

Abstract

The Japanese Foreign Policy towards the Middle East including Arab countries and the Cooperation Council of the Arab Gulf States has not paid any attention to the Middle East affairs, at least during the ١٩٥٠s and ١٩٦٠s. This is due to the American guarantee to Japan concerning the availability of the latter's oil needs from the States of the region. After power crisis, represented by the oil ban by the Arabs following October war ١٩٧٣ which had great repercussions on the Japanese economy, political decision makers directed their attention to the Middle East especially the Gulf oil States which provide Japan with more than ٨٠٪ of its oil imports. Accordingly Japan tried to promote and support its relations with the Gulf States.

الهوامش:

(١) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية ١٩٨٠- ١٩٩٥ ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ص٨٥.

(٢) مثنى عبد الاله ناصر الوائلي، السياسات الاقتصادية اليابانية وانعكاساتها على واقع مستقبل الاقتصاد الياباني، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦ ص١٧٩.

(٣) Unc TAD (Direction of Trade staisies Quartiy) international moneyary Eund, December, ١٩٩٨, p.١٣٧

(٤) (Unc TAD (Direction of Trade staisies Quartiy) international monetary Fund, march, ٢٠٠٠, p.١٣٥.

(٥) نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج العربي استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ابو ظبي، ٢٠٠٤، ص٢٠٤.

(٦) المصدر السابق نفسه ص٢٠٤.

(٧) عدنان خلف حميد البدراني، مستقبل الدور الياباني في النظام الدولي الراهن واثره في الامن القومي العربي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٥ ، ص٧٤.

(٨) محمد السيد سليم، العرب والقوى الاسيوية الكبرى في حالة الامة العربية المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، اذار ،١٩٩٩م ، ص٢٩٦.

(٩) خلاصة ورقة برهان الدجاني، العلاقات الاقتصادية العربية – اليابانية، المنتدى العربي، العد (٤٩) تشرين الاول ١٩٩٩م، ص١١

(١٠) محمد السيد سليم، العرب ، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

(١١) Istefono Bellieht, and A.V. Ross, middie Eastern oil and Japanese in Energy policy the international Review of economic and commercial vol -٢٢, on,٧-٨ August ١٩٧٥ p.٨٠٨.

(١٢) نصرت عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره ص٢٠٩.

(١٣) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرون، ط١، عمان، وائل للنشر، سنة ٢٠٠٣، ص٢٥٦.

(١٤) برهان الدجاني، العلاقات الاقتصادية العربية –اليابانية التجارة والتنمية، اوراق اقتصادية، العدد ٥ تموز ١٩٩٠، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية.

(١٥) نصرة عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره ص٢١١.

(١٦) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٨.

(١٧) مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدور المستفاد عربيا، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، تموز ٢٠٠٢، ص٣٩٥- ص٣٩٦.

(١٨) برهان الدجاني، العلاقات الاقتصادية العربية –اليابانية التجارة والتنمية، اوراق اقتصادية، مصدر سبق ذكره.

* عهد الميجي: أي المستنير وقد اطلق هذا اللقب علىالامبراطور الشاب متسيو هيتو وكان هذا الامبراطور منفتحاً ذكياً امن بالتغيير فهو من طبقة الساموراي.

(١٩) مسعود ظاهر، النهضة اليابانية مصدر سبق ذكره، ص٣٥٦.

(٢٠) رؤوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان: دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وموكوزاوا بوكيتشي، ط١، القاهرة دار ميريت للنشر٢٠٠١، ص٢٣٨.

(٢١) Polecy Adress by minister for foreign affairs, H.E. konoyohi, subtitle: "Toward multi- iayered relations with the gulf countrles" ministry of foreign affairs of japan htm, ٠٣/٠٥/١٢٢-٢٠٠١.

(٢٢) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرون، مصدر سبق ذكره ص٢٤٩.

(٢٣) المصدر السابق نفسه ص٢٥٠.

(٢٤) معسود ظاهر، الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الاوسط بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ط٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥،ص٣٠.

(٢٥) المصدر السابق نفسه ص٣١.

(٢٦) Japand fowndation, ١٩٩٥, (Tokyo: ١٩٩٦) p.٣٨

(٢٧) تصرة عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢١.

(٢٨) نشرة المركز الثقافي الياباني، القاهرة، ٢٠٠١/١١/١٥

(٢٩) مسعود ظاهر، الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الادنى بعد ا حداث الحادي عشر من سبتمبر، مصدر سبق ذكره ص٣٣.

(٣٠) نصرة عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٢-٢٢٣ص.

(٣١) المصدر السابق نفسه ص٢٢٤.

(٣٢) Japan O.D.A ١٩٩٧ -١٩٩٨, ministry of foreign affairs, (Tokyo :١٩٩٩) .

(٣٣) محمد جابر الانصاري، ابعد من بغداد والسماوة اليابان، قلق التحول الى قوة عظمى، جريدة الايام البحرينية، العدد ٥٤٦٧ ، ٢٣ شباط ٢٠٠٤.

(٣٤) جريدة الاهرام الطبعة العربية، الاستثمار واللغة العربية ادوات للاقتراب من العرب في ١٨ اذار ٢٠٠٤.

(٣٥) محمد جابر الانصاري، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) رؤوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان، دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي، مصدر سبق ذكره ص٥.